السفير

ألسبت 09 آب 2008 – ألعدد 11070

8

ورشة حول تحرير الاتصالات في غرفة بيروت: ملاحظات حول البرنامج... وتأكيد التوجه الإصلاحي

عقد في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ورشة عمل حول «برنامج تحرير قطاع الاتصالات في لبنان»، عرض فيها رئيس الغرفة غازي قريطم ملاحظات الغرفة على البرنامج المذكور، فيما تولى رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة شرح عمل الهيئة والبرنامج المطروح والقوانين المرعية الاجراء في هذا القطاع.

افتتحت الورشة بمداخلة لقريطم اعتبر فيها ان طرح مسألة تحرير وتخصيص الخدمات العامة يأتي من ضمن التوجه الاصلاحي العام، وكمدخل لخفض الانفاق العام، واداة لكبح تصاعد الدين العام، وعامل منشط للاستثمار الخاص.

ورأى ان قطاع الاتصالات يحتل ضمن هذا التوجه اهتماما استثنائيا، فمن شأنه تسريع عملية تحويل الاقتصاد الوطني الى اقتصاد مبني على النظم المعرفية المتقدمة، وردم الهوة الرقمية التي تفصل ما بيننا وبين الدول المتقدمة، وتوفير مجتمع المعلومات المتكامل والخدمة الشاملة، وذلك تدعيما للقدرات التنافسية التي تؤمن لهذا الاقتصاد مكانة رائدة في المنطقة».

واعتبر «ان الاطار القانوني المستجد بعد انشاء الهيئة المنظمة للاتصالات دون اعادة هيكلة وزارة الاتصالات واصدار المراسيم التنظيمية المتكاملة كما ينص على ذلك القانون وبالتالي استمرار المديريات العامة في الوزارة وهيئة اوجيرو في العمل حسب القوانين المعمولة بها سابقا، وعدم انشاء شركة « اتصالات لبنان»، شكلت عوامل ساهمت بنشوء واقع غير مكتمل».

واكد « ان مقاربة مسألة تحرير قطاع الاتصالات وتخصيصها يجب ان يتم من اوجه عدة ابرزها: الهدف من التخصيص، اعتماد مبدأ المفاضلة اقتصاديا في الخيارات المطروحة، تسعير الخدمات، احقية الجمهور في الاستفادة من عمليات التخصيص، ضرورة التطوير التكنولوجي».

ثم ركز شحادة على ثلاث نقاط اساسية: منافع تحرير قطاع الاتصالات، الحاجة الملحة الى اصلاح تنظيمي، رؤية الهيئة المنظمة للاتصالات وبرنامجها.

واشار الى ان البيان الوزاري للحكومة الحالية اكد ان قطاع الاتصالات هو محرك اساسي للاقتصاد الوطني، ويسهم في تعزيز الانماء المتوازن، ويعمل لبنان على تقديم رؤية لهذا القطاع تهدف الى بناء مجتمع المعلوماتية، من اجل مواكبة ثورة الاتصالات العالمية وريادتها في المنطقة، والحكومة اللبنانية تلتزم في هذا السياق تحرير قطاع الاتصالات وفتح السوق لاستثمارت القطاع الخاص والمنافسة وحماية حقوق المستهلك.

وعرض شحادة المنافع التي تنتج عن الخصخصة. واشار الى ان كل زيادة نسبتها ١٠ في المئة في عدد المشتركين في الدول النامية يؤدي الى زيادة نسبتها ١,٣ في المئة في الناتج المحلي المجمل.

وكشف ان الهيئة تخطط لاطلاق «تراخيص الحزمة العريضة الوطنية» وتراخيص النفاذ الى الحزمة العريضة «في الفصل الرابع من سنة ٢٠٠٨».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"